احدى محلات زيونة

صدّق أو لا تصدّق.. عجيب غريب، دولة وحكومة وبرلمان ، إمكانات من غير حدود، والجميع عاجزون عن توفير أبسط مقومات الحياة والخدمات البسيطة لهذا الشعب المسكين، بلاد مفتوحة براً وبحراً جواً .. مع ذلك لا يتنعمون بالكهرباء والماء الصافي والأمن والأمان.. الغريب في الأمر، الأشياء في ولاية البطيخ ما أن تتفوه بعبارات أو تكتب كم سطر وتخالف توجهاتهم، حتى تجد التهمة (جاهزة ومعلبة ومسلفنة) .. هذا من بقايا النظام السابق، تكفيري وإرهابي لابد أن يحاكم، اعتقالات تشن عشوائياً، سجون علنية وسرية للمشتبه بهم، ومن لا حول ولا قوة لهم، ومن لا يملكون جواز سفر دبلوماسي، وعراقيتهم هي جل ما يملكون.

□ بغداد / إيناس طارق

سـرّاق المـال العـام يسـكنـون "ولايـة بطيخ"

٦٢ مليار دولار للإعمار اختفت بعقود وهمية

بلاد ليست مثل كل البلدان فهي ارض العجائب تسرق أموالها وينهب نفطها ويتمتع سراقها بكل مميزات الضيافة والكرم ويسجل التاريخ اسمه في لوحة الفساد المالي والإداري لاحتلاله المركز الثاني بكل جدارة، وبدرجة الامتياز، والملايين لا يجدون لقمة العيش، ولا شربة الماء النقية، ولا نسمة الهواء الباردة بسبب انعدام الكهرباء في اغلب المحافظات، نجد التبجح الحكومي والنيابي يقول بان هناك لجاناً تحقق في عقود وهمية أبرمت من وزراء طاروا أو بقوا، فلا فرق، لأنهم يتمتعون بالحصانة التي تستند الى مقولة "اسكت عني اسكت عنك" هي بلاد لسان حالها يظهر أن الحكومة ترتع في الوادي الأخضر، بينما يعاني الملايين من الشعب الجوع والبطالة وتفشي الأمراض وجحيم العمليات الإرهابية.

الفقر والفاقة

ماذا أوجدت الحروب في أرض الرافدين؟ فالفقر والفاقة والبطالة انتشرت في ربوعه، وهذا ما يقع في العراق اليوم، بعد أن عمت "الديمقراطية" أجواءه المغبرة بسبب التصحر وفقدان معالم الخضرة والجمال وحل الجفاف وانتشر الفساد والعنف. العراق البلد الغني بالبترول، حيث إن احتياطيات النفط تبلغ حوالي ١١٥ مليار برميل، ما يجعله ثاني دولة على مستوى العالم بعد السعودية مباشرة، بلد فيه دجلة والفرات، وهما رافدان مهمان من روافد الحياة، والثروة المائية والسمكية، وكذلك تمتعه بالأرض الخصبة والتي يمكن أن تكون بحد ذاتها مورداً مهماً للبلاد، وأيضاً وجود الثروات الطبيعية الأخرى ومنها الفسفور والكبريت وغيرهما.

كشفت إحصائية أجرتها وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي بالعراق يوم ٢٠٠٩/٥/٣١، أن ما بين ٢٠ و٢٥ ٪ من سكان العراق، البالغ عددهم نحو ٣٠ مليون نسمة، يعيشون تحت خط الفقر المحدد في البلاد.

وأشار الإحصاء الى أن الفقر يتركز في المناطق الريفية في العراق أكثر من المناطق الحضرية في جميع المحافظات، وان عدد الفقراء بلغ زهاء ٧ ملايين عراقي.

ثاني بلد بالفساد المالي

ويصنف الإحصاء الفقر بأنه القدرة على العيش بـ ٨٩،٧٦ ديناراً عراقياً حوالي ٦٦ دولاراً في الشهر، أو ٢. ٢ دولار في اليوم، وفق شبكة الأنباء الإنسانية إيرين.

والفقر له جملة من الأسباب الداخلية والخارجية، منها السياسات الحكومية المالية الخاطئة والفشل في توزيع الثروات بين الطبقات المجتمعية المختلفة، البعض يعزوها الى تذبذب أسعار النفط في العالم اليوم، بل أن الأمر يتعلق بالفساد الإداري والمالي في البلاد، الذي جعل من العراق ثاني بلد من بين بلدان العالم في الفساد المالي والإداري.

بدلا من الإعمار زيادة الثراء!

وبدلاً من أن تنشغل الحكومة الحالية بما يسمى الإعمار، الذي لم نلمس منه شيئاً حتى الساعة، نلاحظ ترعرع وانتشار لجان النزاهة التي تزعم أنها لا همّ لها إلا مطاردة المفسدين من المسؤولين الذين يشترون الفلال ويتباهون بسرقتهم ويسرحون ويمرحون بأموال الشعب وكما يقول المثل الشعبي "على عينك يا تاجر".

وفي المقابل، نجد أن البعض ولا نعمم من أعضاء مجلس النواب الموقر، صوت الشعب، يحصلون على آلاف الدولارات رواتب شهرية، بالإضافة إلى مخصصات الحمايات الشخصية والضيافة وكل طلباتهم مستجابة وبتصويت عاجل وبموافقة الأغلبية .

والمؤلم أن بعض منهم ولا نريد أن نقول جميعهم! بدلا من مناقشة الواقع الخدمي والصحي والأمني المتردي في البلاد، نجدهم يطالبون بزيادة رواتبهم الشخصية، لان المرحلة البرلمانية على وشك الانتهاء، ما يستدعي المسارعة بالإثراء على حساب الشعب، لان نسبة كبيرة منهم ظهروا على حقيقتهم الانتهازية، وكتحصيل حاصل فقد قادت هذه الظاهرة إلى انتشار التسول والسرقات المنظمة وغير المنظمة ، وغسيل الأموال .

إحصاءات دولية

الإحصاءات التقديرية للسلامة والمنظمات الدولية تبيّن أن الأموال العراقية تهدر بسبب الفساد في الوزارات العراقية، والتي تصل إلى ٧،٥ مليارات دولار مقسمة على ٤ مليارات دولار في وزارة الدفاع، و ١٠٠٠٠٠٠٠٠ دولار في وزارة الكهرباء، و ٥١٠٠٠٠٠٠ في مجال النفط، و ٢١٠ ملايين دولار في النقل. وأكثر الوزارات فساداً مالياً يأتي من الوزارات الآتية بمقدار ٢٠٠ مليون دولار في وزارة الداخلية، و ١٥٠ مليون دولار في التجارة، و ١٥٠ مليون دولار في وزارة المالية ، و ١٢٠ مليون دولار في وزارة البناء والإسكان، و ٧٠ مليون دولار في قطاع الاتصالات، و ٥٥ مليون دولار في أمانة بغداد، و ٥٠ مليون دولار في وزارة الشباب والرياضة، و ٥٠ مليون دولار في التعليم، و ٥٠ مليون دولار في مجال الصحة، و ٤٠ مليون دولار في مجال العدالة، و ٣٠ مليون دولار في مجال الزراعة، والموارد المائية ٣٠ مليون دولار، و ٢٠ مليون دولار في قطاع الصناعة والمعادن، و ١٠ ملايين دولار في اللجنة العليا للانتخابات، و ١٠ ملايين دولار في قطاع السياحة، و ٥ ملايين دولار في مجال التعليم، و ٥ ملايين دولار في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

لجنة النزاهة

مصدر من لجنة النزاهة البرلمانية أكد في تصريح لـ(المدى): أن العديد من المسؤولين، عندما يكون هناك تحقيق في قضايا فساد يسارعون إلى السفر خارج العراق وعدم العودة إليه، مشيرا إلى أن هناك ٢٢ من كبار المسؤولين غادروا العراق، وكانت في حوزتهم مبالغ كبيرة من المال المختلس، من بينهم وزراء ونواب ومدراء وكبار الضباط في الجيش العراقي، إضافة الى أن الحالات التي تحقق فيها اللجنة هي مجموعة من العقود لشراء طائرات من كندا، إلى مواد غذائية منتهية الصلاحية التي تم شراؤها ليتم توزيعها على الفقراء العراقيين!

هروب وزراء بالجملة

انتشر الفساد المالي والإداري في العراق في أواخر عهد النظام السابق، وارتفع المعدل بعد عام ٢٠٠٣، في مختلف الإدارات والوزارات، حيث أصبح سلم السرقة والنهب طويلا وبمرتبة الشرف ولا يخجل الوزير السارق من الفضائح، بل بالعكس يقف ويعلن تتويجه بوسام السارق لأنه وحسب قوله ليس الوحيد من سرق أموال الشعب العراقي ! فوزير الكهرباء السابق أيهم السامرائي قد قام بسرقة مليارات الدولارات في عام ٢٠٠٦، أما النائب مشعان الجبوري في السنة ذاتها فقد استولى على المال العام بحجة توفير الطعام لأفواج حماية المنشآت النفطية التابعة لوزارة الدفاع، بينما لا يختلف وزير التجارة عبد الفلاح السوداني عن المتهمين السابقين، فهو متهم بفساد مالي في عام ٢٠٠٩، فضلا عن كبار الضباط في قوات الأمن، وأخيرا وزير الكهرباء رعد شلال، الذي أقيل من منصبه في السابع من آب الماضي، على خلفية توقيع عقود مع شركات وهمية، بمليار و ٧٠٠ مليون دولار.

ويعد الفساد المالي وسرقة المال العام وتنامي الثروات بشكل غير طبيعي من أسباب عمليات تهريب الأموال التي تنامت وانتشرت خلال السنوات الأخيرة ، ويستند الخبير الاقتصادي ماجد الصوري في ذلك إلى تنامي ثروات وأملاك مسؤولين عراقيين في دول مختلفة واغلب الأموال التي تدخل في عمليات غسيل الأموال داخل العراق تأتي من تجارة المخدرات التي تفاقمت في السنوات التي تلت عام ٢٠٠٣، ومع صعوبة التثبت من الكميات والأرقام فان الصوري يعتقد أن "ما يقرب من نصف عمليات تهريب المخدرات تستهلك داخل العراق وتجري على عوائد بيعها عمليات غسيل الأموال. وكل ذلك يعود إلى الفساد المالي والإداري.

الهياكل تبحث عن المقاول

لجنة النزاهة البرلمانية: ٢٢ من كبار المسؤولين غادروا العراق، وكانت في حوزتهم مبالغ كبيرة من المال المختلس، من بينهم وزراء ونواب ومدراء وكبار الضباط في الجيش العراقي

عجيب غريب

وآخر مفاجآت الحكومة العراقية أنها قررت إيفاد وزير المالية رافع العيساوي إلى الأردن للمطالبة بنحو ١٢٠ مليون دولار من أموال العراق التي جمدها البنك المركزي الأردني إبان سقوط نظام صدام حسين.

من جهة أخرى، استغرب مصدر أردني رفيع المستوى، الطلب العراقي، وقال في تصريح نقلته الصحف العالمية "إن الحكومة الأردنية حولت هذا المبلغ إلى نظيرتها العراقية بعد سقوط نظام صدام حسين، لافتا إلى أن سجلات البنك المركزي الأردني تشير إلى أن عملية التحويل قد تمت وأن الحكومة العراقية تسلمتها.

وكان الأردن قد جمد مبالغ مالية تجاوزت قيمتها النصف مليار دولار عقب وقوع العراق تحت قبضة الاحتلال الأمريكي في العام ٢٠٠٣.

وقال المصدر: ننتظر وصول وزير المالية العراقي إلى عمّان؛ لاطلاعه على سجلات البنك المركزي الأردني التي تثبت تحويل المبلغ إلى بغداد عام ٢٠٠٤. وتصر الحكومة على أن سجلات البنك المركزي العراقي، لا تشير إلى تسلم مبلغ ١٢٠ مليون دولار من الأموال العراقية المجمدة لدى البنك المركزي الأردني.

سرقة 62 مليار باسم الإعمار

هناك معلومات انطلقت من أفواه بعض المسؤولين الذين لم يكن الحظ يحالفهم للحصول على مبالغ مالية كبيرة لتحويلها إلى أرصدتهم في الدول التي يملكون فيها حسابات وكل حسب جنسيته الثانية وليس الأصلية العراقية المصدر أكد أن :الولايات المتحدة الأميركية خصصت ٦٢ مليار دولار لإعادة إعمار العراق، وكانت هناك لجنة مستقلة بشأن التعاقدات التي كانت تجري خلف الكواليس باسم مقاولات إعمار العراق! وقد فقدت ما لا يقل عن ٣١ مليار دولار على الهدر والغش في إبرام عقود وهمية بين العديد من وزارات الدولة.

تظاهرات محاربة الفساد

من الجدير بالذكر أن من بين مطالب التظاهرات التي بدأت في العراق منذ ٢٥ شباط، والقضاء على الفساد في مفاصل الدولة، وخصوصا أن التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية في عام ٢٠٠٩، أظهر أن العراق كان في المرتبة والسودان ثم بورما ثالثاً من حيث الفساد في العالم، المتظاهرون كان احتجاجهم على فساد الدولة، ونقص الخدمات العامة، وفشل الحكومة على الالتزام بشفافية الحكم وسيادة القانون، لذلك طالب المتظاهرون الحكومة العراقية بتنفيذ الوعود الانتخابية.

الفساد في الوزارات العراقية يصل إلى ٧،٥ مليارات دولار مقسمة على ٤ مليارات دولار لكل وزارة

مفاجآت الحكومة العراقية أنها قررت إيفاد وزير المالية رافع العيساوي إلى الأردن للمطالبة بنحو ١٢٠ مليون دولار من أموال العراق

بانتظار الاعمار